

القرارات الاستثمارية و الإفصاح عنها في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية

"قائمة المركز المالي كنموذج" (دراسة حالة: مؤسسة كشروود علي- خنشلة)

أ/ بن رحمون سليم

جامعة بسكرة

الملخص :

Résumé :

Cette étude vise à identifier les plus importants aspects théoriques des décisions d'investissement et de savoir les états financiers les plus importants par les institutions économiques algériennes qui sont prêts, en mettant l'accent sur la situation financière, en adressant les informations les plus importantes, lequel la loi exige la divulgation dans cette état, à travers laquelle elle peut connaître les décisions d'investissement les plus importantes prises par l'institution dès qu'ils les voient, selon la méthode de comparaison, que ce soit verticalement ou horizontalement.

Dans cette étude, il a été conclu que l'état de situation financière (budget) préparés selon le système de comptabilité financière et divulgués au public donnent un aperçu de la situation financière de l'établissement, en outre, il peut être utilisé pour connaître les décisions d'investissement les plus importantes prises par eux en général, mais cette état ne suffit pas à elle seule pour donner une analyse détaillée et complet de ces décisions car elles ne suivent pas d'annexe détaillée.

Mots-clés: les états financiers, informations à fournir, l'état de situation financière (budget), décision d'investissement.

تهدف هذه الدراسة للتعرف على أهم الجوانب النظرية للقرارات الاستثمارية و معرفة أهم القوائم المالية التي تقوم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بإعدادها، مع التركيز على قائمة المركز المالي، من خلال التطرق إلى أهم المعلومات التي نص القانون على ضرورة الإفصاح عنها ضمن هذه القائمة، التي يمكن من خلالها معرفة أهم القرارات الاستثمارية التي إتخذتها المؤسسة بمجرد الإطلاع عليها، بالاعتماد على أسلوب المقارنة سواء عموديا أو أفقيا.

و قد تم التوصل في هذه الدراسة إلى أن قائمة المركز المالي (الميزانية) المعدة وفق النظام المحاسبي المالي و المفصح عنها للجمهور تسمح بإعطاء نظرة عامة حول الوضعية المالية للمؤسسة، بالإضافة إلى انه يمكن الاعتماد عليها في معرفة أهم القرارات الاستثمارية المتخذة من قبلها بصفة عامة، إلا أن هذه القائمة لوحدها غير كافية لإعطاء تحليل شامل ومفصل عن هذه القرارات كونها لا تتبع بأي ملحق تفصيلي للمعلومات المدرجة ضمنها.

الكلمات المفتاحية: القوائم المالية، الإفصاح، قائمة المركز المالي (الميزانية)، قرار الاستثمار.

مقدمة

تهدف المؤسسات الاقتصادية من أجل ضمان إستمراريتها إلى توفير صورة صادقة عن وضعيتها المالية، التي تستطيع من خلالها إستقطاب أكبر قدر ممكن من المساهمين، هذه الصورة التي يتم ترجمتها من خلال ما يتم نشره في القوائم والتقارير المالية السنوية، وفق ما يعرف بمبدأ الإفصاح عن المعلومات المالية للمؤسسة، هذا الأخير الذي يعبر عن مدى ثقة المؤسسة في معلوماتها المقدمة للمستفيدين منها.

فالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية المتعارف عليها تعد من أهم الأساليب المستخدمة في عملية إتخاذ القرارات داخل المؤسسة، سواء بالنسبة للجهات الداخلية لمعرفة وضعية المؤسسة وخلق جو من الطمأنينة لإستمرارية العمل، أو بالنسبة للجهات الخارجية للإطلاع على أهم جوانب قوة و ضعف المؤسسة للعمل معها أو التخلي عن الفكرة، و من أبرز القرارات التي تعطيها المؤسسة جانب كبير من الاهتمام نجد القرارات المالية التي تعد من أهم القرارات الإستراتيجية التي على أساسها تتحدد مختلف القرارات الوظيفية الأخرى كالخطيط، الرقابة، التنظيم و غيرها، هذه القرارات التي تتعلق بكل ما له علاقة بأموال المؤسسة أو إستثماراتها المتمثلة في قرار التمويل، قرار الاستثمار و قرار توزيع الأرباح، و يعد قرار الاستثمار من أبرز القرارات التي توليه المؤسسات اهتمام كبير كونه هي محور الربط بين القرارات المالية السابقة.

فعند اتخاذ أي قرار و خاصة القرار الاستثماري لابد من الاعتماد على جملة من المعلومات المالية و المحاسبية من أجل تسهيل هذه العملية، هذه الأخيرة التي تدرج ضمن القوائم و التقارير المالية للمؤسسة، هذا من الناحية المنطقية، أما من الناحية العكسية والتي يتم الاعتماد فيها على القوائم المالية لمعرفة أهم القرارات التي إتخذتها المؤسسة و من بينها القرارات المالية.

من هذا المنطلق وللتوصل إلى تقديم قراءة عكسية لما هو متعارف عليه نطرح الإشكالية التالية:

هل القوائم المالية المفصح عنها يمكن من خلالها معرفة أهم القرارات الاستثمارية التي تم إتخاذها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

فمن خلال هذه الورقة البحثية نسعى إلى تبيان دور القوائم المالية و خاصة قائمة المركز المالي "الميزانية" في تحديد أهم القرارات الاستثمارية التي قامت المؤسسة بإتخاذها.

1- القرارات الاستثمارية:

تعتبر القرارات الاستثمارية من أهم القرارات المالية التي يصعب اتخاذها، نظرا لإرتباطها الوثيق بالأنواع الأخرى، فلا يمكن أن يكون هناك استثمار أن لم يكن هناك تمويل، و لا تكون هناك أرباح لتوزع لولا وجود استثمارات حيز التنفيذ و تتوقع منها عائدات معتبرة، فهذا النوع من القرارات له مميزات خاصة و ظروف معينة يتخذ في إطارها، وفيما يلي سنحاول إستعراض أهم الجوانب النظرية المتعلقة بهذه القرارات:

1/1- مفهوم القرار الاستثماري: قبل التطرق لماهية القرار الاستثماري لابد من الإشارة إلى أن هناك فرق بين مفهومي القرار واتخاذ القرار، ففي الوقت الذي يعني فيه مفهوم القرار بأنه الإختيار لبديل واحد من بين بديلين أو أكثر، فإن عملية إتخاذ القرار تشير إلى العملية التي تبنى على الدراسة والتفكير الموضوعي للوصول إلى قرار معين في إختيار البدائل. (الحياي، 2015، صفحة 19).

يقصد بإتخاذ القرار أنه: "عملية عقلانية رشيدة تتبلور في الاختيار بين بدائل متعددة ذات مواصفات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة و الأهداف المطلوبة." (عبوي، 2006، صفحة 77).

يمكن تعريف الاستثمار لغة بأنه "من ثمر، و الثمر هو الزيادة و النماء، فيستثمر معناه ينمي أو يزيد، و النماء يكون في صورته النهائية النقدية أو المالية أو التجارية أو في شكل عقارات أو منقولات" (مزياني، 2010، صفحة 55).

من الناحية الاقتصادية يعد الاستثمار "عنصرا رئيسيا في النشاط الاقتصادي لما له من مكانة بارزة في نظرية الدخل والتشغيل، فالاستثمار مصدر للتوسع في الطاقة الإنتاجية من ناحية و جزء مهم في الطلب الكلي من ناحية أخرى، لهذا عرف رجال الاقتصاد الاستثمار بأنه إضافة جديدة إلى الأصول الإنتاجية في المجتمع قصد زيادة الناتج في الفترات التالية." (خان، 2016، صفحة 441).

أما من الناحية المالية فيعرف بأنه "توظيف الأموال في أدوات ومجالات استثمارية متنوعة بهدف تكوين إنتاج جديد أو توسيع الإنتاج الحالي وزيادة تكوين رأس المال على مستوى الاقتصاد والمجتمع أو لتحقيق زيادة فعلية في الثروة." (نجم، 2014، صفحة 64). من المؤكد أن الاستثمار بالمفهومين الاقتصادي والمالي الذي تم التعرض له سابقا، والذي يتمثل في توظيف أموال ضخمة في مشاريع يفترض أن تدر على صاحبها أرباحا

وتجعله يكسب أموالا تفوق ما استثمره أضعافا مضاعفة، الشيء الذي يدفعنا إلى التطرق لأهداف الاستثمار، ويستوي في ذلك أن يتعلق الأمر بأهداف من أجل النفع العام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الدخل القومي، وخلق مناصب الشغل تقليلا من نسبة البطالة، كما هو الحال في المشروعات العامة التي تقوم بها الدولة أو المشروعات الخاصة، ومن أهم أهداف الاستثمار نجد: (عزام، 2016، الصفحات 101، 102).

1/1/1- تحقيق العائد الملائم: مما لا شك فيه أن أول هدف للمستثمر من توظيف أمواله هو تحقيق عائدات ضخمة، وأن يدر عليه استثماره هذا أرباحا تلبي احتياجاته، وتسمح له بالاستمرار في مشروعه، بل وتمكنه من توسيع نشاطه الاستثماري.

2/1/1- المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع: بما أن المستثمر يسعى إلى تحقيق الربح، كأول هدف له، فإنه إذا لم يفلح في تحقيق هذا الربح يسعى ألا يقع في خسارة وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز على أقلها مخاطرة، لأن أي شخص يأمل في الربح يتوقع الخسارة، ولهذا فإذا لم يحقق مشروعه ربحا، فيسعى إلى المحافظة على رأس المال الأصلي.

3/1/1- استمرارية الدخل: يهدف المستثمر إلى تحقيق دخل مستقر ومستمر بوثيرة معينة بعيدا عن الاضطراب والتراجع في ظل المخاطرة حفاظا على استمرارية النشاط الاستثماري، بل وسعيا حثيثا من أجل الزيادة في هذا الدخل؛

4/1/1- ضمان السيولة المالية: إن النشاط الاستثماري بحاجة إلى تمويل وسيولة جاهزة لمواجهة التزامات العمل كالمصاريف اليومية الجارية، تجنباً للضائقة المالية التي قد يتعرض لها المشروع فيتعثر الإنتاج، وبالتالي قد تلحق به الخسائر.

أما التعريف المحاسبي للاستثمار فجاء فيه أنه: "تتمثل الاستثمارات في تلك الوسائل المادية، و القيم غير المادية، ذات المبالغ الضخمة، إشتريتها أو أنشأتها المؤسسة، لا من أجل بيعها، بل لإستخدامها في نشاطها لمدة طويلة." (هاملي، 2016، صفحة 31)

من منظور المشرع الجزائري "يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا الأمر ما يأتي:

أ- إقتناء أصول تدرج في إطار إستحداث نشاطات جديدة، او

توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة؛

ب- المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو

عينية؛

ج- إستعادة النشاطات في إطار خصوصية جزئية او كلية".
(الأمر رقم 01-03، الجريدة الرسمية عدد 47، الصفحة 5).

مما سبق فإن القرار الاستثماري يقصد به: "ذلك القرار الذي يقوم على إختيار البديل الاستثماري الذي يعطى أكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل، و المبني على مجموعة من الدراسات التي تسبق عملية الإختيار و تمر بعدة مراحل تنتهي بإختيار قابلية البديل للتنفيذ في إطار منهجي معين وفقا لأهداف و طبيعة المؤسسة." (بنية، 2017، صفحة 330).

2/1- أنواع القرارات الاستثمارية: يمكن تصنيف قرارات الاستثمار في ضوء البعد الزمني للعوائد المتوقع تحقيقها إلى: (عبد الرحمن، 2009، الصفحات 1-2).

1/2/1- القرارات الاستثمارية قصيرة الأجل: تهدف هذه المجموعة من القرارات إلى الاستثمار في الموجودات المتداولة مثل النقد والاستثمارات المؤقتة و الذمم المدينة والمخزون السلعي لإرتباط هذا الجزء بقدرة الوحدة على تحقيق و تعظيم عوائدها، وفي تحديد و ضمان السيولة المطلوبة لذا فالقرار السليم هو القرار الذي يتضمن الحجم الاقتصادي الأمثل لحجم الاستثمار في الموجودات المتداولة وبما يحقق العائد في الاستثمار في أقصى مدة ممكنة كأن تكون سنة أو أقل؛

2/2/1- القرارات الاستثمارية طويلة الأجل: تهتم هذه المجموعة من القرارات بالإنفاق الاستثماري طويل الأجل و المتمثل بالاستثمار في الموجودات الثابتة، علما ان هذا النوع من الاستثمار يعد من أصعب القرارات المالية و ذلك لأن مبالغها ضخمة و العوائد المنتظرة منها هي عوائد سنوية لفترات طويلة في المستقبل؛

3/2/1- القرارات الاستثمارية الإستراتيجية: تهتم هذه المجموعة من القرارات بالتخطيط للوحدة و المتمثل في الاتساع و النمو والثبات في سيطرتها على الأسواق المحلية أو التفكير في الأسواق العالمية والجدير بالذكر أن مثل هذه القرارات لا تتضمنها القوائم المالية والكشوفات الملحق بها، و إنما تبدأ بالظهور تدريجيا، و تتحقق على المدى الزمني الطويل الأجل.

3/1- أسس إتخاذ القرارات الاستثمارية: إن اتخاذ القرار بتنفيذ مشروع استثماري مهما كان نوعه لابد أن يخضع لمجموعة من التحليلات و التقديرات، و لكي تكون هذه الأخيرة فعالة لابد من الأخذ بعين الاعتبار عاملين هما: (بريش وآخرون، 2007، صفحة 228).

1/3/1- العامل الأول: أن يعتمد قرار الاستثمار على أسس علمية، و لتحقيق ذلك لابد من إتباع الخطوات التالية:

- أ- تحديد الهدف الأساسي من الاستثمار؛
- ب- تجميع البيانات و المعلومات اللازمة لإتخاذ القرار؛
- ج- تقييم العوائد المتوقعة للفرص الاستثمارية المقترحة؛
- د- إختيار البديل أو الفرصة الاستثمارية المناسبة للأهداف المحددة.

2/3/1- العامل الثاني: يجب على متخذ القرارات أن يراعي بعض المبادئ عند إتخاذ القرار الاستثماري منها:

- أ- مبدأ تعدد الخيارات أو الفرص الاستثمارية؛
 - ب- مبدأ الخبرة و التأهيل؛
 - ج- مبدأ الملاءمة (أي إختيار المجال الاستثماري المناسب)؛
 - د- مبدأ التنوع أو تنويع المخاطر الاستثمارية.
- 2- القوائم المالية و المعلومات المفصح عنها:**

تعد القوائم المالية أهم الكشف التي يجب أن تقوم المؤسسة بإعدادها نهاية كل سنة لما لها من أهمية في تحديد الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة خلال فترة معينة، فمن خلالها يتم جمع كافة المعلومات المالية و المحاسبية المهمة من داخل المؤسسة و خارجها شرط أن يكون لها علاقة بنشاط المؤسسة و تؤثر في مركزها المالي و فيما يلي سنوضح أهم الجوانب الخاصة بالقوائم المالية المفصح عنها:

1/2- تعريف القوائم المالية و الهدف من إعدادها: من أهم التعاريف التي تم من خلالها التطرق للقوائم المالية نجد:

القوائم المالية هي: "الوسائل التي بموجبها تنتقل إلى الإدارة أو الأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح و المركز المالي للمؤسسة، و لكن القوائم في جوهرها هي الناتج النهائي للعملية المحاسبية." (توفيق، 2014، صفحة 15).

تم تعريفها أيضا على أنها: "مجموعة القوائم التي تصدرها المؤسسة في نهاية العام والمتعلقة بتحديد هدي المؤسسة في تحديد نتائج الأعمال عن سنة معينة تنتهي في تاريخ

معين، و مراكز الأموال بذلك التاريخ، فهي وثائق تاريخية مساعدة ومفيدة، تستغل لمعرفة الربحية و الملاءمة المالية للمؤسسة." (Webster, 2004, Page 76).

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الهدف من إعداد القوائم المالية ذات الغرض العام هو توفير المعلومات حول الوضع المالي للمؤسسة، وأدائها المالي، بالإضافة إلى كشف التدفقات النقدية للمؤسسة، كل ذلك يتطلب أن يكون مفيدا ونافعاً لطبقة واسعة من المستعملين أثناء قيامها بعملية اتخاذ القرارات، ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن تقدم القوائم المالية المعلومات التي من شأنها أن تعكس: (عقاري، 2007، صفحة 13).

- الأصول؛
- الالتزامات؛
- حقوق الملاك؛
- الأرباح والخسائر بما فيها المكاسب والخسائر؛
- التغيرات الأخرى في حقوق الملكية؛
- التدفقات النقدية.

مما لا شك فيه أن المعلومات أعلاه مع معلومات أخرى في الملاحظات والهوامش تساعد مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ودرجة المخاطر المرتبطة بها.

2/2- أنواع القوائم المالية و الهدف من الإفصاح عنها: في نهاية كل سنة تكون المؤسسات الملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي بإعداد قوائم مالية سنوية مرة على الأقل، "تتضمن القوائم المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة ما يلي:

- قائمة المركز المالي (الميزانية)؛
- حساب النتائج؛
- جدول سيولة الخزينة؛
- جدول تغير الأموال الخاصة؛
- ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة و يوفر معلومات مكملة عن الميزانية و حساب النتائج". (القانون رقم 07-11، الجريدة الرسمية عدد 74، صفحة 11).

هذه القوائم التي يمكن التطرق لكل نوع منها على حدة كما يلي:

1/2/2- قائمة المركز المالي (الميزانية): تعرض مركز أو وضع المؤسسة في يوم معين، أو تعرض أصول وخصوم المؤسسة في يوم معين، عادة في 12/31 من كل عام.

ويمكن تعريفها بأنها: صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة تعكس عناصر الأصول وعناصر الخصوم مجتمعة، أي أن لكل شخص طبيعي أو معنوي ذمة تتكون من عناصر موجبة وعناصر سالبة ماله و ما عليه". (بوتين، 2005، صفحة 11).

2/2/2- قائمة الدخل (حسابات النتائج): تحدد أرباح أو خسائر المؤسسة الناتجة عن مزاوله نشاطها، عادة عن فترة سنة من 01/01 إلى 12/31 من كل عام، لذلك تسمى هذه القائمة أيضا بقائمة الأرباح والخسائر.

3/2/2- قائمة حقوق الملكية (قائمة تغيرات الأموال الخاصة): هي قائمة توضح التغيرات التي تطرأ على الأموال الخاصة خلال دورة محاسبية معينة، و تزداد الأموال الخاصة بالأرباح و تنقص بالخسائر الناتجة عن النشاط الاقتصادي للمؤسسة، كما تنقص بتوزيع حصص الأرباح، و تتأثر هذه القائمة بتغير بعض الطرق المحاسبية و تصحيح الأخطاء. (بن ربيع، 2010، صفحة 41).

4/2/2- قائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة): تعرف هذه القائمة على أنها "تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة، ويعتبر كجدول قيادة في يد القمة الإستراتيجية (الإدارة العليا) تتخذ على ضوءها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها". (بن الساسي، 2011، صفحة 171).

5/2/2- قائمة الملاحق (قائمة الإيضاحات المتممة): هي قائمة نثرية لا يشترط أن تكون في جدول، تحتوي على كل التفاصيل المتعلقة بإعداد القوائم المالية السابقة من طرق محاسبية معتمدة، توضيحات فيما يخص الشراكة، الارتباط و التنازل بين الوحدات و خبرات التقييم و غيرها من المعلومات التوضيحية التي يمكن أن تسجل في عشرات الصفحات. (بن ربيع، 2010، صفحة 42).

وتعد هذه القوائم المالية مجموعة مترابطة تقدم معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات، وبذلك تلبي أهداف التقارير المالية.

قبل التطرق للهدف من الإفصاح في كل قائمة مالية لابد من التطرق لتعريف الإفصاح الذي يعبر عنه بأنه: "عبارة عن متطلبات عرض القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها التي تقضي بتوافق عنصر الإفصاح المناسب لهذه القوائم وما يتعلق بجميع الأمور المادية، ويرتبط عنصر الإفصاح هنا بصلة وثيقة مع شكل ومحتوى القوائم المالية ومع كل من البنود الظاهرة فيها، والملاحظات الواردة بشأنها والمرفقة معها والتفاصيل التي تجعل لتلك القوائم المالية قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية." (الزبيدي، 2010، صفحة 111).

من خلال هذا يمكن التعبير عن الهدف الأساسي لكل قائمة مالية مفصّل عنها على حدة كما يلي: (حنان، 2009، الصفحات 19-22).

أ- قائمة الدخل أو نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة، وتعتمد أساساً لتقييم الربحية والمقدرة الكسبية للمؤسسة عن فترة مالية انقضت و التنبؤ بنتائج فترة مالية تالية.

ب- قائمة حقوق الملكية توضح مكونات استثمارات الملاك و الشركاء أو المساهمين ومصادر التغيرات في حقوقهم.

ج- قائمة المركز المالي مقارنة مع قوائم المركز المالي لسنوات سابقة تساعد في تقييم وتأكيد نتائج وضع السيولة و اليسر المالي بالترابط مع قائمة التدفقات النقدية.

د- قائمة التدفقات النقدية و تقدم معلومات عن حركة المقبوضات و المدفوعات خلال الدورة (مثلاً خلال السنة)، أي تساعد في تقييم التدفقات النقدية عن فترة مالية انقضت و التنبؤ بتدفقات فترة مالية تالية.

3/2- المعلومات المفصّل عنها في قائمة المركز المالي: حسب النظام المحاسبي المالي فإن قائمة المركز المالي تصف كلا من عناصر الأصول و الخصوم كما يلي: (ملاح، 2017، الصفحات 362-363).

1/3- الإفصاح في جانب الأصول: يجب الإفصاح عن التثبيتات المعنوية، التثبيتات العينية، الاهتلاكات و المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، الأصول الضريبية (مع

تميز الضرائب المؤجلة)، الزبائن و المدينين الآخرين و الأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقاً)، و خزينة الأموال الإيجابية و معدلات الخزينة الإيجابية.

2/3/2- الإفصاح في جانب الخصوم: يجب الإفصاح في هذا الجانب على ما يلي:

- أ- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الخاص والإحتياجات، و النتيجة الصافية للسنة المالية و العناصر الأخرى؛
- ب- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة؛
- ج- الموردون و الدائنون الآخرون، الخصوم الضريبية (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- د- المؤونات للأعباء و الخصوم المماثلة (منتجات مثبتة مسبقاً).

3/3/2- معلومات أخرى يفصح عنها في قائمة المركز المالي أو في الملحق: تتمثل أهمها في:

- أ- وصف طبيعة و موضوع كل إحتياط من الإحتياجات؛
- ب- مبالغ للدفع و الإستلام؛
- ج- الشركة الأم و الفروع، الشركات المساهمة في المجمع؛
- د- تطور عدد الأسهم بين بداية و نهاية السنة المالية؛
- هـ- عدد الأسهم التي تملكها الشركة، فروعها و الشركات المشاركة إلخ.

3- دراسة قائمة المركز المالي لمؤسسة " كشرود" المفصح عنها و تحليلها وفق القرارات الاستثمارية المتخذة خلال الفترة (2013-2017):

تعد القرارات الاستثمارية التي تتخذها مؤسسة كشرود على حسب طبيعة نشاطها من أبرز القرارات المبرمجة على مستوى إدارتها العليا، كونها هي الركيزة الأساسية في دعم و ضمان سير و استمرارية نشاطها، و من خلال المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن قوائمها المالية المفصح عنها (قائمة المركز المالي) سنحاول معرفة أهم القرارات الاستثمارية التي اتخذتها المؤسسة خلال فترة الدراسة:

1/3- تقديم مؤسسة كشرود علي: تعود نشأة المؤسسة كشرود بخنشة إلى عام 1976 بقرار رقم 109/76 المؤرخ بتاريخ 23 جانفي 1976 الصادر عن والي ولاية أم البواقي، أين كانت عبارة عن مؤسسة صغيرة تابعة للمعمر - جوليان ديكا-.

تقع المؤسسة غرب مدينة خنشة (المنطقة الصناعية) يحدها شمالا مصنع أوراس للإسفنجة، وجنوبا طريق بغاي، وشرقا المنطقة الصناعية، وغربا مصنع الورق المقوى، في حين تتربع المؤسسة على مساحة مقدرة بـ: 11000م² بعدد عمال إجمالي 313 عامل وتنتمثل أهم نشاطاتها في أشغال الري و البناء والأشغال العمومية، إنتاج الطوب ومواد البناء، شراء مواد البناء وبيعها، اقتناء وبيع التجهيزات الخاصة بالأشغال العمومية، اما فيما يخص نشاطها الإجمالي فيتمثل في قيام المؤسسة بنشاط مكثف في مجال البناء وانجاز المشاريع الكبرى مثل: الإسكان التهيئة، ومشاريع التجهيز...

2/3- عرض قائمة المركز المالي لمؤسسة كشرود و المعلومات المفصّل عنها: تقوم المؤسسة بتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في إعدادها لقوائمها المالية، من بينها قائمة المركز المالي (الميزانية) حيث تتضمن هذه القائمة على جانبين أصول (استخدامات) و جانب الخصوم (مصادر)، و لكل جانب عناصر معينة يجب أن تدرج ضمنه وفق قواعد قانونية محددة، وتبعا لقراءة مفصلة للقوائم المفصّل عنها من قبل المؤسسة سنقوم أولا بعرض كلا الجانبين مع تبيان اهم المعلومات التي تم الإفصاح عنها.

1/2/3- عرض جانب الأصول لقائمة المركز المالي خلال الفترة (2013-2017): الموضح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): عرض جانب الأصول لقائمة المركز المالي لمؤسسة كشود خلال
الفترة (2013-2017)

الوحدة: 10 000,00 دج

جانب الأصول					
2017	2016	2015	2014	2013	البيان
الأصول غير الجارية					
811 511.05	917 282.45	423 053.85	309 564	60 558.00	التثبيتات الغير مادية
413 948 895.76	429 724 360.99	358 339 540.56	316 436 266.84	341 767 544.66	التثبيتات المادية
63 517 356.70	63 517 356.70	63 517 356.70	63 517 356.70	63 517 356.70	الأراضي
23 055 288.57	10 022 629.16	10 560 661.34	11 453 098.88	12 398 298.85	المباني
327 376 250.49	356 184 375.13	284 261 522.52	241 465 811.26	265 851 889.11	تثبيتات عينية أخرى
	7 351 382.61	1 813 275.79	2 599 275.79	1 813 275.79	تثبيتات جاري إنجازها
6 564 256.74	19 604 675.74	18 625 687.32	21 481 423.19	22 668 498.70	تثبيتات مالية
1 000 000	1 000 000	//	//	//	تثبيتات مالية أخرى
5 564 256.74	18 604 675.74	18 625 687.32	21 481 423.19	22 668 498.70	القروض والأصول المالية الأخرى غير المتداولة
6 706 061.12	6 532 472.88	6 235 548.40	7 422 546.96	3 803 426.62	ضرائب مؤجلة على الأصول
428 030 724.67	464 130 174.67	385 437 105.92	348 249 076.78	370 113 303.77	مجموع الأصول الغير الجارية
الأصول الجارية					
27 316 737.33	19 057 205.54	14 689 133.62	9 708 995.91	11 685 768.46	المخزونات
632 750 377.23	551 737 540.07	389 909 915.54	276 677 840.48	343 078 779.22	الحسابات المدينة والاستخدامات الأخرى
622 115 358.88	537 161 630.83	378 020 496.55	269 642 417.61	339 769 137.02	زبائن
7 551 363.12	14 575 909.24	11 889 418.99	7 035 422.87	3 309 642.20	المدينون الآخرون
3 083 655.23					الضرائب و ما يماثلها
49 169 460.47	29 019 137.37	171 647 391.93	244 727 138.57	23 311 731.51	الموجودات المالية و ما شابهها
49 169 460.47	29 019 137.37	171 647 391.93	244 727 138.57	23 311 731.51	التقديرات
709 236 575.03	599 813 882.98	576 246 441.09	531 113 974.96	378 076 279.19	مجموع الأصول الجارية
1 137 267 299.7	1 063 944 057.65	961 683 547.01	879 363 051.74	748 189 582.96	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على القوائم المقدمة من قبل إدارة المؤسسة.

2/2/3- عرض جانب الخصوم لقائمة المركز المالي خلال الفترة (2013-2017):
الموضح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): عرض جانب الخصوم لقائمة المركز المالي لمؤسسة كشود خلال الفترة (2013-2017)

الوحدة: 1,00 دج

جانب الخصوم					
2017	2016	2015	2014	2013	البيان
الأموال الخاصة					
202 000 000	202 000 000	202 000 000	202 000 000	202 000 000	رأس المال الصادر
91 052 629,39	73 652 225,99	40 323 716,55	22 864 428,83	22 191 114,8	العلاوات والإحتياطات
90 622 706,77	99 870 956,30	38 114 636,5			فارق إعادة التقييم
29 588 046,91	33 000 403,4	55 928 509,44	35 014 843,27	8 547 314,03	النتيجة الصافية
413 263 383,07	408 523 585,69	336 366 862,49	259 879 272,1	232 738 428,83	مجموع الأموال الخاصة
الخصوم غير الجارية					
342 500 000	338 756 211,78	328 216 823,4	328 796 900,83	299 715 168,83	الإقتراضات والديون المالية المماثلة
5 931 085,5					الضرائب المؤجلة
18 244 052,87	22 986 978,96	25 354 800,99	26 315 052,24	20 004 761,29	مؤونات و منتجات مبيعة مسبقا
366 675 138,37	361 743 190,74	353 571 624,39	355 111 953,07	319 719 930,12	مجموع الخصوم الغير جارية
الخصوم الجارية					
102 317 990,92	130 061 501,71	93 971 299,64	61 982 286,4	41 149 538,66	الموردون والحسابات الملحقه
55 459 414,86	54 683 817	124 100 108,24	101 524 916,87	67 388 375,98	ضرائب
105 146 748,17	83 739 750,89	53 673 652,25	100 864 623,3	87 193 309,37	ديون اخرى
94 404 624,31	25 237 211,62	//	//	//	خزينة سلبية
357 328 778,26	293 677 281,22	271 745 060,13	264 371 826,57	195 731 224,01	مجموع الخصوم الجارية
1 137 267 299,7	1 063 944 057,65	961 683 547,01	879 363 051,74	748 189 582,96	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على القوائم المقدمة من قبل إدارة المؤسسة.

من خلال الجدولين (01) و (02) نلاحظ أن قائمة المركز المالي للمؤسسة تضم اغلب المعلومات الواجب إدراجها ضمنها، والتي يمكن إستنتاج الوضعية الحالية للمؤسسة محل الدراسة، فنلاحظ أن المؤسسة مقارنتا سنوات الدراسة حققت أرباح متواصلة وكان أكبرها ما تم تحقيقه سنة 2015 بقيمة تقدر ب **55 928 509,44** دج و هذا ما يدل على أن المؤسسة في إطار ممارسة نشاط مريح و تستطيع خلق قيمة في المحيط الذي تشغل فيه، هذا من خلال إلقاء نظرة شاملة و موسعة على ما هو مقدم.

3/2/3- الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة كشود علي خلال الفترة (2013-2017): لتبسيط المقارنة بين سنوات الدراسة وتوضيح نسب التقدم و التراجع للعناصر المعروضة سنحاول من خلال الجدول رقم (03) وضع الميزانية المختصرة للمؤسسة مع

تبيان النسب التي من خلالها يسهل قراءة قائمة المركز المالي على اعتبار أن سنة الأساس لكل سنة ابتداء من N سنة 2014 هي N-1 وفق التالي:

جدول رقم (03): يوضح الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة كشروود خلال الفترة (2017-3013) و التطور الحاصل فيها

الوحدة: 1,00 دج

تجانب الأصول								البيان
2017	%	2016	%	2015	%	2014	2013	
428 030 724.67	-07.77	464 130 174.67	10.67	385 437 105.92	-05.90	348 249 076.78	370 113 303.77	تثبيطات
27 316 737.33	43.34	19 057 205.54	51.29	14 689 133.62	-16.91	9 708 995.91	11 685 768.46	المخزونات
632 750 377.23	14.68	551 737 540.07	40.92	389 909 915.54	19.35	276 677 840.48	343 078 779.22	الحسابات المدينة والاستخدامات الأخرى
49 169 460.47	69.43	29 019 137.37	-29.86	171 647 391.93	949.80	244 727 138.57	23 311 731.51	الموجودات المالية وما شابهها
1 137 267 299.7	06.89	1 063 944 057.65	09.36	961 683 547.01	17.53	879 363 051.74	748 189 582.96	مجموع الأصول
تجانب الخصوم								
413 263 383.07	01.16	408 523 585.69	29.43	336 366 862.49	11.66	259 879 272.1	232 758 428.83	الأموال الخاصة
366 675 138.37	01.36	361 743 190.74	-00.43	353 571 624.39	11.06	355 111 953.07	319 719 930.12	الخصوم الغير جارية

21.67	357 328 778.26	08.07	293 677 281.22	02.78	271 745 060.13	35.06	264 371 826.57	195 731 224.01	الخصوم الجارية
06.89	1 137 267 299.7	10.63	1 063 944 057.65	09.36	961 683 547.01	17.53	879 363 051.74	748 189 582.96	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المقدمة من قبل إدارة المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن التغيرات التي مست جوانب قائمة المركز المالي كانت بنسبة كبيرة في إطار زيادة مستمرة على مر فترات الدراسة وفق التالي:

هـ- فيما يخص **جانب الأصول** فقد كان التطور ملحوظا على طول فترة سنوات الدراسة بالنسبة لكافة العناصر المكونة لجانب الأصول، مع وجود تذبذب في بعض العناصر مثل التثبيتات التي كانت نسبة تطورها خلال سنتي 2015 و 2016 على التوالي 10,67% و 20,41% إلا أنه خلال سنة 2017 لوحظ تذبذب في هذه العناصر بنسبة -7,77%، إلا أنه و بالإجمال تبقى الأصول و إنطلاقا من سنة 2014 لاحظت تطورا جيدا مقارنة بمقارنتنا بسنتي 2013 و 2014.

و- أما **جانب الخصوم** نلاحظ في العموم تطورها بصورة متعاقبة خلال سنوات الدراسة علما أن رأس المال الصادر للمؤسسة لم يتغير خلال فترة الدراسة وقدر بـ 202 000 000 دج، كما نلاحظ تزايد مستمر بصورة طفيفة فيما يخص الديون طويلة الأجل (الخصوم غير الجارية) إنطلاقا من سنة 2013 إذ كانت خلال هذه السنة تقدر بـ 319 719 930 دج و بلغت خلال سنة 2017 مبلغ 366 675 138,37 دج و التي تمثل القروض و الديون المالية المماثلة النسبة الأكبر فيها وهذا ما يدل على أن المؤسسة لم تقم بتسديدها بعد و الزيادة الملحوظة ناتجة عن تراكم الفوائد المترتبة عن هذه القروض، أما بالنسبة للديون طويلة الأجل (خصوم جارية) فهي العنصر الأكثر تطورا مقارنة بالعناصر الباقية كونه من الديون سريعة السداد و الأكثر اعتمادا فيما يخص جانب تمويل الأنشطة الجارية (السنوية) للمؤسسة محل الدراسة،

فيما يخص نسبة تطور هذا الأخير و باعتباره من العناصر التي تخص سنة معينة دون الأخرى، إلا أن نسبة زيادتها الملحوظة تبين لجوء المؤسسة لها بصورة متزايدة من سنة إلى أخرى إذ كانت خلال سنة 2013 تقدر بـ 195 731 224,01 دج وصولاً إلى مبلغ 357 328 778,26 دج خلال سنة 2017، و هذا ما يدل على الاعتماد على المصادر الخارجية قصيرة الأجل في تمويل احتياجاتها الدورية.

3/3- هيكل إستثمارات المؤسسة: من خلال قائمة المركز المالي تم توضيح جانب الأصول أنظر الجدول رقم (1)، و من خلال هيكلتها (تحليل نسبها) أفقياً و عمودياً سنحاول تحديد أهم القرارات الاستثمارية المتخذة خلال فترات الدراسة و مساهمة كل عنصر من عناصر التثبيات في إجمالي التثبيات المعمول بها داخل المؤسسة وفق التالي:

1/3/3- التحليل الأفقي لاستثمارات المؤسسة: و ذلك بإعتبار سنة الأساس هي السنة السابقة للسنة المراد العمل عليها (سنة 2013 هي سنة الأساس لـ 2014) لكل عنصر من العناصر المراد حساب نسبتها، و في الجدول التالي يمكن تبسيط هذه النسب كما يلي:

الجدول رقم (04): التحليل الأفقي للاستثمارات مؤسسة كشود خلال الفترة (2013-2017)

الوحدة: %

"جانب الأصول (التثبيات)"				
البيان	نسبة التغير لسنة 2014	نسبة التغير لسنة 2015	نسبة التغير لسنة 2016	نسبة التغير لسنة 2017
التثبيات الغير مادية	411.18	36.6	116.8	-11.53
التثبيات المادية	-07.41	13.24	19.92	-03.67
الأراضي	//	//	//	//
المباني	-07.62	-07.79	-05.09	130.03
تثبيات عينية أخرى	-09.17	17.72	25.30	08.08-
تثبيات جاري إنجازها	43.34	-30.23	305.41	
تثبيات مالية	-05.23	-13.29	05.25	-66.51
تثبيات مالية أخرى	//	//	100	//
القروض والأصول المالية الأخرى غير المتداولة	-05.23	-13.29	-11.28	-70.09
ضرائب مؤجلة على الأصول	95.15	-15.99	04.76	02.65
مجموع الأصول الغير الجارية (التثبيات)	-05.90	10.67	20.41	-07.77

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المقدمة من قبل إدارة المؤسسة.

2/3/3- التحليل العمودي لاستثمارات المؤسسة: عن طريق تحديد نسبة كل عنصر من عناصر التثبيات من المجموع الكلي لها وفق الجدول التالي

الجدول رقم (05): التحليل الأفقي للاستثمارات مؤسسة كشود خلال الفترة (2013-

(2017

الوحدة: %

تجانب الأصول (التثبيات)					
2017	1016	1015	2014	2013	البيان
00.19	00.20	00.11	00.09	00.02	التثبيات الغير مادية
96.71	92.59	92.97	90.87	92.34	التثبيات المادية
14.94	13.68	16.48	18.24	17.16	الأراضي
05.39	02.16	02.74	03.29	03.35	المباني
76.48	76.74	73.75	69.34	71.83	تثبيات عينية أخرى
//	01.58	00.47	00.75	00.49	تثبيات جاري إنجازها
01.53	04.22	04.83	06.16	06.12	تثبيات مالية
00.23	00.21	//	//	//	تثبيات مالية أخرى
01.30	04.08	04.83	06.16	06.12	القروض والأصول المالية الأخرى غير المتداولة
01.57	01.41	01.62	02.13	01.03	ضرائب مؤجلة على الأصول
100	100	100	100	100	مجموع الأصول الغير الجارية (التثبيات)
%37.63	%43.62	%40.07	%39.60	%49.46	نسبة التثبيات من مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على القوائم المقدمة من قبل إدارة المؤسسة.

من خلال الجدولين رقم (04) (05) نلاحظ أن:

أ- التثبيات الغير مادية: تراوحت نسبتها بين 0,02 و 0,2

من إجمالي تثبيات المؤسسة خلال سنوات الدراسة، ومقارنتا بقيمتها السنوية نلاحظ أنها ارتفعت من 60 558,00 دج سنة 2013 إلى أن بلغت 917 282,45 دج سنة 2016 كأعلى قيمة لها، وسنة 2017 بلغت 811 511,05 دج بنسبة 11.53- % أي منخفضة عن السنة السابقة لها.

ب- التثبيات المادية: تشكل النسبة الأعلى مقارنتا بالتثبيات

الأخرى فهي في المتوسط تمثل نسبة 92% من مجموع التثبيات، إذ تتكون من:

- أراضي: تمثل نسبة تقدر في المتوسط ب 15% من القيمة الإجمالية لها منها مساحات مغطاة ومساحات أخرى للإستغلال سواء الحالي أو المستقبلي (طرق ومواقف السيارات، مساحات غير مغطاة لمشاريع مستقبلية)، من الملاحظ انها لم تتغير قيمتها خلال سنوات الدراسة و بقيت على ماهية عليه 63 517 356,70 دج.

- مباني: تمثل المباني النسبة الأقل من حيز هذه التثبيات حيث يتراوح متوسطها بنسبة 3% من إجمالي التثبيات المادية و التي تتمثل في

المبنى الإداري بالإضافة إلى مخازن لتخزين موادها الأولية و مختلف اللوازم الأخرى اللازمة للعمل من بينها (الاسمنت، الحديد و غيرها)؛

- **تثبيطات عينية أخرى:** و هي التي تحوز على النسبة الأكبر تقدر بنسبة متوسطة 73% من هذه التثبيطات كونها تمثل باقي ما تحتاجه المؤسسة في عملها من بين ما يندرج ضمنها: معدات مكتب، معدات نقل، معدات و أدوات صناعية.

أما فيما يخص التغير الملاحظ في هذا العنصر و ذلك من خلال قوائم المركز المالي المعمول بها نلاحظ أن الزيادة فيه كانت بداية من سنة 2015 و سنة 2016 بنسبة 13% و 19% على التوالي مع ملاحظة تراجع طفيف في سنة 2017 بنسبة 3% عن النسبة السابقة إلا أنها و مقارنة مع سنة 2014 تعتبر زيادة معتبرة، و يمكن إرجاع هذا التغير إلى ما يلي:

✓ بالنسبة لسنة 2014: تدهورت قيمة التثبيطات بنسبة إجمالية 7% مست كل من المباني و التثبيطات العينية الأخرى و يرجع هذا التدهور إلى تسجيل قسط اهتلاك هذه التثبيطات خلال هذه السنة مع عدم وجود أي استثمار جديد في هذا الجانب؛

✓ بالنسبة لسنة 2015: زيادة قيمة التثبيطات الإجمالية بنسبة 13% حيث أن المباني بقيت في نفس نسبة التدهور و التي ترجع إلى تسجيل قسط الاهتلاك خلال هذه السنة مع عدم وجود أي استثمار يخص هذا الجانب، أما الزيادة فقد مست عنصر التثبيطات العينية الأخرى و التي لوحظ من خلال المعلومات المفصّل عنها في قوائم المركز المالي لسنوات الدراسة فقد تبين انه خلال سنة 2015 تم إعادة تقييم جزء من التثبيطات العينة بقيمة قدرت بـ 38 114 636.55 دج، و هذا ما يبرر الجزء الأكبر من الزيادة في هذا العنصر، أما الباقي من الزيادة يرجع إلى اقتناء معدات أخرى للمؤسسة من بينها معدات نقل؛

✓ بالنسبة لسنة 2016: و هي السنة التي شهدت أكبر نسبة زيادة مقرنة بسنوات الدراسة الأخرى حيث قدرّت هذه النسبة بـ 19% مست جانب التثبيطات العينة الأخرى و التي قد تم إعادة تقييم جزء منها خلال هذه السنة بقيمة

إجمالية لسنتي 2015 و 2016 قدرت بـ 99 870 956,30 دج أما الجزء المتبقي من الزيادة المفصح عنها فيمثل اقتناء تثبيّات أخرى ضرورية لسير نشاط المؤسسة ، اما فيما يخص المباني فتدهورها قدر بنسبة 5% يخص اقساط الاهتلاك السنوية.

✓ بالنسبة لسنة 2017: تدهورت قيمة التثبيّات المادية خلال هذه السنة بنسبة إجمالية 3% صاحبها تدهور في قيمة التثبيّات العينية الأخرى، إذ انه من أسباب تدهورها نلاحظ عدم قيام المؤسسة باقتناء أي تثبيّات جديدة وتسجيل أقساط اهتلاك هذه العناصر، بالإضافة أن عملية إعادة التقييم التي تم القيام بها بينت وجود فارق سالب إذ قدرت قيمة فارق إعادة التقييم الاجمالية لهذه السنة بـ 90 622 706,77 دج و هي قيمة أقل من القيمة المفصح عنها لسنة 2016، اما فيما يخص المباني فقد لوحظ زيادتها بنسبة 130% هذه النسبة ترجع إلى أن المؤسسة خلال السنوات السابقة كانت في إطار بناء مباني استغرقت عدة سنوات لإتمام إنجازها و قد تم إضافتها خلال هذه السنة إلى مبانيها الجاهزة للعمل.

- **التثبيّات الجاري إنجازها:** فيما يخص المؤسسة محل الدراسة و بما أنها تنشط في فرع الأشغال العمومية فإن التثبيّات الجاري إنجازها من البديهي أن تخص المباني و ذلك في إطار توسعها و حاجتها إلى مساحات أخرى مغطاة من اجل سير نشاطها، و نلاحظ أن الإفصاح عن هذا الجزء بدأ من سنة 2013 و بقي في تطور مستمر فيما يخص نسبة الانجاز، ماعدا بالنسبة لسنة 2015 لوحظ تراجع في هذه النسبة و هذا راجع إلى إنهاء جزء من هذه التثبيّات و إدراجها ضمن ما هو معمول به، و هذا العنصر زاد بصورة كبيرة نتيجة التقدم الكبير في نسبة الإنجاز لسنة 2016 و إدراجها ضمن المباني التابعة للمؤسسة لسنة 2017.

- **التثبيّات المالية و الضرائب المؤجلة على الأصول:** لا تمثل نسبة كبيرة بالنسبة لمجموع الأصول إذ تقارب نسبتها المتوسطة من الإجمالي حوالي 5%، إذ لوحظ تطور مستمر في نسبة الزيادة لهذين العنصرين من سنة لأخرى في حدود متوسط زيادة 4%.

انطلاقاً من قوائم المركز المالي المعمول بها تبين أن المؤسسة محل الدراسة قامت بالإفصاح عن كل المعلومات الواجب الإفصاح عنها، إلا أن هذا الإفصاح غير كافٍ، كونه لم يتم إرفاق هذه القوائم بملحق تفصيلي يبين ماهية كل عنصر و طرق حسابه و تقديره، هو ما يضع القارئ في حيرة حول سبب إتخاذ القرار الاستثماري و نوعه و كيفية إتخاذه من قبل المؤسسة.

خاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية تم التركيز على قائمة المركز المالي كأحدى أهم القوائم المالية التي تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية، و تحديد أهم المعلومات الواجب الإفصاح عنها ضمن هذه الأخيرة، و هذا من أجل توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات للجهات المستفيدة منها، و ما يمكن استنتاجه من خلال هذه القائمة هو معرفة أهم القرارات المالية المتخذة على مستوى المؤسسة محل الدراسة، و من ابرز هذه القرارات نجد قرارات الاستثمار، التي يعد جانب الأصول و خاصة الجزء الخاص بالنتيجات (الأصول غير الجارية) هو المحدد الرئيسي لها مع الأخذ بعين الاعتبار كافة القيم التي لها علاقة بهذا العنصر و من بينها فارق إعادة التقييم، موردو التثبيات و غيرها.

بعد إطلاعنا على قوائم المركز المالي للمؤسسة محل الدراسة للفترة من 2013 إلى غاية 2017 تبين أنها قامت بالإفصاح عن كل المعلومات الواجب الإفصاح عنها ضمن هذه القوائم ضمن جانبي الأصول و الخصوم، إلا أن هذا الإفصاح غير كافٍ، كونه لم يتم إرفاق هذه القوائم بملحق تفصيلي يبين ماهية كل عنصر و طرق حسابه و تقديره، هو ما يضع القارئ في حيرة حول سبب إتخاذ القرار الاستثماري و نوعه و كيفية إتخاذه من قبل المؤسسة.

أما فيما يخص أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة نجد:

- القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تسمح بتقديم معلومات واضحة وصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛
- المعلومات المقدمة ضمن القوائم المالية تلعب دوراً كبيراً في مساعدة متخذي القرارات على مستوى المؤسسة؛
- القرارات المالية داخل أي مؤسسة تعد من أصعب و أهم القرارات الواجب إتخاذها؛

- القرارات الاستثمارية المتخذة داخل أي مؤسسة لابد أن تقوم على أساس علمي دقيق؛
- المؤسسة محل الدراسة تعد قوائمها المالية وفق القانون المعمول به؛
- تعبر قائمة المركز المالي للمؤسسة محل الدراسة عن وضعيتها المالية الحقيقية؛
- قامت المؤسسة بإتخاذ جملة من القرارات الاستثمارية و تبين هذا من خلال تحليل جانب الأصول غير المتداولة أفقياً وعمودياً.

الهوامش:

الكتب باللغة العربية:

- 1- إلياس بن الساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل، الأردن، 2011.
- 2- حنيفة بن ربيع، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS، الجزء الأول، مطبعة دار هومة، الجزائر، 2010.
- 3- رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية - القياس و الإفصاح في القوائم المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 4- زيد منير عبوي، سامي محمد هشام حريز، مدخل الإدارة العامة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006.
- 5- عبد الرحمن توفيق، القوائم المالية و مخرجات العمل المحاسبي، إعداد المادة العلمية لخبراء مركز الخبرات المهنية للإدارة، بيمك PMEC، مصر، 2014.
- 6- محمد بوتيتن، المحاسبة العامة للمؤسسة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

الكتب باللغة الأجنبية:

- 1- William H, Webster, **Accounting for Managers**, Mc Graw-Hil Companies, New Yourk, USA, 2004.

المقالات:

- 1- تانيا قادر عبد الرحمن، يالجن فاتح سليمان، تقييم المشاريع الاستثمارية و أثرها في إتخاذ القرارات، المجلد 2، العدد 2، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإنسانية، كركوك، العراق، 2007.

- 2- خولة شهاب نجم، أهمية استخدام الأساليب الكمية و الرياضية في تقييم القرارات الاستثمارية (دراسة حالة)، المجلد السابع و العشرون، العدد الخامس، مجلة التقني، هيئة التعليم التقني، العراق، 2014.
 - 3- سندية مروان سلطان الحياي، ليث محمد سعيد محمد الجعفر، دور الحكومة في دعم قرار الاستثمار "دراسة تطبيقية على عينة من الشركات في سوق العراق للأوراق المالية"، العدد الصفري، مجلة الاقتصاد و المالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، مخبر الانظمة المالية والمصرفية، الشلف، الجزائر، 2015.
 - 4- عبد القادر هاملي، سفيان بولعراس، الاستثمار في الجزائر في ظل المحفزات القانونية ومعوقات الواقع، المجلد 3، العدد 3، مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي تندوف، أكتوبر 2016.
 - 5- فراس خضير الزبيدي، أثر المعلومات المحاسبية في قرارات الاستثمار في اسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، المجلد 12، العدد 3، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، العراق، 2010.
 - 6- محمد بنية، نموذج مقترح لدراسة تأثير القرارات المالية على القيمة السوقية لأسهم الشركات -دراسة حالة عينة من الشركات في الصناعات البتروكيماوية المدرجة في سوق السعودية للأوراق المالية للفترة الممتدة ما بين 2010-2014-، المجلد الثاني، العدد 07، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، مخبر الاقتصاد الكلي و المالية الدولية، جامعة المدية، أفريل 2017.
 - 7- مصطفى عقاري، المعيار المحاسبي الدولي 1: عرض القوائم المالية، العدد الأول، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2007.
 - 8- ونام ملاح، محمود جمام، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على إرساء مبدأ الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية -دراسة حالة شركة روية للمشروبات-، العدد 53، مجلة دراسات، جامعة عمار تلجي، الأغواط، الجزائر، أفريل 2017.
- الملتقيات والمؤتمرات (الدولية والوطنية):**
- 1- السعيد بريش، إلهام بشكر، سمية بن علي، نماذج تقييم البدائل الاستثمارية بين النظرية و التطبيق: مع الإشارة لحالة الجزائر، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، يومي 14-15 أفريل 2009.
 - 2- سليمان حاج عزام، التلازم بين الاستثمار الناجح و مبادئ الشفافية و الديمقراطية، العدد الثالث، مجلة الحقوق والحريات، أعمال الملتقى الدولي السادس عشر حول:

الضمانات القانونية للإستثمار في الدول المغاربية، يومي 23/22 فيفري 2016، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2016.

3- فريدة مزياي، دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار، العدد السادس، مجلة الإجتهد القضائي، أعمال الملتقى الدولي الخامس: دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية، يومي 04/03 ماي 2009، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أبريل 2010.

4- فضيل خان، شعيب محمد توفيق، الضمانات و الحوافز التي تبناها المشرع الجزائري لتشجيع الاستثمار الأجنبي، العدد الثالث، مجلة الحقوق والحريات، أعمال الملتقى الدولي السادس عشر حول: الضمانات القانونية للإستثمار في الدول المغاربية، يومي 23/22 فيفري 2016، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2016.

القوانين والمراسيم والأوامر:

1- الأمر رقم 01-03، المتعلق بتطوير الاستثمار، بتاريخ 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية العدد 47، المادة 2.

2- القانون رقم 07-11، "المتضمن النظام المحاسبي المالي"، بتاريخ 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية رقم 74، المادة 25.